تطور العلاقـــات الكـويتيـــة السعـوديـــة 1961–1976م

أ.م.د. حســـين علـي فليـــح الباحث. قاسم عقيل كرم جاسم الخفاجي

كلية التربية الأساسية/ الجامعة المستنصرية

Kuwait- Sudia Arabia Relations Development Between (1961-1976)

Asst. Prof. Hussain Ali Flayih Researcher Kassim Akeel Karam Jasim Alkafaji

Collegee of Basic Education/ University of Al-Mutansirya

alkafaji111@gmail.com

Abstract

Kuwait- Sudia Arabia relations is worth to be studied because they have an important role in figuring out the policies of both countries.

المقدمة

تُعد دراسة العلاقات الكويتية – السعودية من الموضوعات الجديرة بالاهتمام لما لها من دور أساسي كبير في معرفة سياسات الدولتين والعوامل المؤثرة فيها.

وتعتبر الزيارات والاتفاقيات الكويتية السعودية جزاء من العلاقات السياسية بين البلدين، والتي مثلت أهمية كبيرة على مجرى أحداث العلاقات السياسية للدولتين، كما أنها فتحت آفاقاً جديدة في العلاقات الأخوية المبنية على الاحترام المتبادل بينهما، كما شكلت الدافع الأقوى لترابط العلاقات بينهما، فضلا عن ذلك الا انها مهدت الطريق أمام الحكومتين الكويتية والسعودية للقيام بعمل ما من شأنه تحقيق آمال الشعبين.

وفي ضوء ذلك جاءت دراستنا الموسومة بـ (تطور العلاقات الكويتية –السعودية 1961–1977) لما لهذه العلاقة من تأثير كبير في مجريات الأحداث في المنطقة العربية جميعها، إذ يعد موضوع البحث واحدُ من أبرز القضايا الدولية تعقيداً وحساسية، لأنه محاط بأسوار من التوتر، والمناقشة السطحية من دون الخوض في عمق العلاقة المتأزمة في الماضي والحاضر وصولاً إلى وضع الحلول الناجحة لأزمتها مستقبلاً.

الكلمات المفتاحية: العلاقات، الكويت، السعودية.

المبحث الاول

الزيارات والاتفاقيات الكويتية السعودية في عهد عبدالله السالم

اولا:–الزيارات المتبادلة بين الدولتين في عهد الشيخ عبدالله السالم الصباح:

تعتبر الزيارات المتبادلة بين شيوخ الكويت وملوك المملكة العربية السعودية، جزاء من العلاقات السياسية بين البلدين، والتي مثلت أهمية كبيرة على مجرى أحداث العلاقات السياسية للدولتين، كما أنها فتحت آفاقاً جديدة في العلاقات الأخوية المبنية على الاحترام المتبادل بينهما، فضلا عن ذلك مهدت الطريق أمام الحكومتين الكويتية والسعودية للقيام بعمل ما من شأنه تحقيق آمال الشعبين [1].

أن هذه الزيارات المتبادلة كانت تسعى لتوثيق العلاقات وتقريب وجهات النظر، وطرح القضايا ذات الشأن المشترك وسبل تعزيزها ونمائها في جميع المجالات، واستعراض الأوضاع الخليجية والعربية والإسلامية والعالمية في جو من الإخاء والود والتفاهم التام، وكانت هناك العديد من الزيارات المتبادلة قام بها الشيوخ والوزراء والملوك والأمراء الكويتيين والسعوديين التي جاءت استجابة لمطلب حكام البلدين من أجل التنسيق في جميع الأمور التي تخص العلاقات بين البلدين سواء كانت في

المجال السياسي أو الثقافي والاقتصادي، خاصة وأنه كانت توجد لدى حكام البلدين الرغبة الأكيدة في التنسيق والتعاون والتشاور، وقد ازدادت الزيارات المتبادلة بين البلدين بشكل مستمر عاماً بعد عام حتى توصل البلدان إلى أعلى مستوى في العلاقات الأخوية قلما توجد بين بلدين[2].

1-زيارات الشيخ عبدالله السالم الى المملكة العربية السعودية:

الزيارة الأولى:

تجسيداً للعلاقات التاريخية الوثيقة، ووشائج القربى والجوار التي تربط بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية، وتعزيزاً لأواصر الأخوة، قام الشيخ عبد الله السالم الصباح أمير دولة الكويت بزيارة رسمية إلى المملكة العربية السعودية في 1961/9/21، وقد استقبله في المطار الملك سعود والمستشارون وكبار رجال الدولة وقادة الجيش، وكان الشيخ عبدالله السالم الصباح يصحب معه في هذه الزيارة كلاً من السادة خالد العبداللطيف، ومحمد الصالح الحميض، وخليفة الأحمد الغانم، وبدر الملا، ويعقوب اليوسفي، وجاسم القطاني، ومحمود الدرويش، وقد دارت مباحثات ودية بين الأخوين استغرقت وقتاً غير قصير أعرب فيها الشيخ عبدالله عن مشاعره ومشاعر آل الصباح ومشاعر شعب الكويت نحو الملك سعود ونحو العائلة السعودية والشعب السعودي وأشاد الشيخ عبد الله بما أفاض الله على العائلتين والبلدين من نعمة التآخي والتعاون في تلك الأزمة (أزمة الكويت مع العراق)[3].

غادر الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير دولة الكويت السعودية عند الساعة العاشرة مساءا من نفس اليوم، أي ان زيارته كانت قصيرة، وكان في وداعة بالمطار الملك سعود والأمراء يتقدمهم الأمير فيصل ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء)[4].

الزيارة الثانية:

عمل الشيخ عبدالله السالم الصباح على تعزيز العلاقات مع المملكة العربية السعودية وذلك من خلال الزيارات المتبادلة، فقد زار الشيخ عبدالله السالم الصباح المملكة العربية السعودية في 3/28/ 1962، ووصل إلى مطار مدينة الرياض الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير دولة الكويت، في زيارة خاصة[5]، وكان في استقباله في مطار الرياض الملك سعود وجمع كبير أعضاء العائلة المالكة، وفي مقدمتهم سمو الامير الفيصل امين مدينة الرياض وسعادة السفير جميل إبراهيم صالح الحجيلان (1961-1963)[6].

ومن المهم الاشارة هنا، لقد كان اللقاء أخوياً تجلت فيه روح الأخوة العربية التي تربط بين الأسرتين وتمتد في أعماق التاريخ على مدى بعيد، وبودلت فيه الأحاديث الأخوية فيما يعود بالنفع على الشعبين والعرب والمسلمين، وفي تمام الساعة التاسعة والنصف (مساءا)غادر الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير دولة الكويت مطار الرياض عائداً إلى بلاده، وكان في وداعة بالمطار الملك سعود ونائب رئيس مجلس الوزراء كما كان في وداعه وكبار رجال الدولة والوجهاء والأعيان [7].

وعلى إثر مغادرة الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير دولة الكويت الرياض، ووصوله بالسلامة إلى الكويت بعث ببرقية شكر إلى الملك سعود جاء فيها: " صاحب الجلالة الأخ العزيز الملك سعود بن عبدالعزيز حفظه الله

ورعاه، وصلنا بسلامة الله أرض الوطن نلهج بأسمى آيات الشكر والامتنان بما لاقيناه من الحفاوة البالغة وما لمسناه من مشاعر المودة والأخوة الصادقة التي جعلتنا نشعر أننا بين أهلنا وإخواننا في وطننا الثاني راجين المولى أن يمد في عمر جلالتكم وأن يسدد على الدوام خطاكم وأن يحفظكم راعياً وسنداً لشعبكم ونصراً للعرب والمسلمين ويوفقنا لكسب رضاكم وإن شاء الله ما تسمعون إلا ما يسر جلالتكم". كما بعث الملك سعود بالرد التالي: " حضرت صاحب السمو الأخ العزيز الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير دولة الكويت حفظه الله، تناولت برقية سمو الأخ بمزيد السرور والاغتباط بوصوله سالماً إلى الوطن العزيز بعد أن كان لنا السرور العظيم بلقائه في هذا اليوم الذي نعده من أيامنا السارة وأن ما أبداه سمو الأخ من مشاعر المودة

والإخاء هو نفس ما نشعر به نحو سموكم وبلادكم الكريمة سائلاً الله أن يمتعكم بالصحة والعافية وأن يديم علينا نعمة التآخي والتعاون لما فيه مصلحة البلدين والعرب والمسلمين أجمعين "[8].

الزيارة الثالثة:

تأتي الزيارة الثالثة للشيخ عبدالله السالم الى المملكة العربية السعودية التي قام بها في يوم السبت 1962/11/30، تأكيدا على التشاور والتداول في كثير من الأمور التي تهم البلدين بصورة خاصة، والعالم العربي والإسلامي بصورة عامة [9]، وكان في استقباله الأمير فيصل ولي العهد وعدد من الأمراء اخوان وانجال جلالة الملك سعود[10].

وقد حال بين الملك سعود واستقبال الشيخ عبدالله الصباح، بسبب تعرض الملك لحالة مرضية مفاجئة (التهاب اللوزتين)، ثم توجه الموكب إلى قصر الناصرية حيث تقابل العاهلان الكبيران، هذا وقد اقام حضرة الملك سعود بن عبد العزيز حفل غداء فخم على شرف الضيف الكريم الشيخ عبدالله السالم الصباح، وفي الساعة العاشرة والربع من عصر يوم السبت غادر مدينة الرياض صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير دولة الكويت متوجهاً إلى الكويت، ولقد كان في وداع سموه الأمير فيصل ولى العهد وكبار رجال الدولة وقادة وضباط الجيش، وقد بودلت بين الملك سعود وسمو الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير دولة الكويت برقيتان رقيقتان عبرتا بوضوح عن مدى الروابط الأخوية المتينة التي تحكم العلاقات بين الدولتين[11].

2-زيارات الملك سعود عبد العزيز الى الكويت:

الزيارة الأولى:

قام الملك سعود بزيارة رسمية لدولة الكويت بدعوة من الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير دولة الكويت حيث وصل إلى مطار الكويت صباح السبت 1961/4/1، وقد استقبل استقبالاً رسمياً وشعبياً منقطع النظير[12]، حيث تقدمت مختلف الهيئات والمنظمات وأعضاء المجلس البلدي ومجلس المعارف وكبار الموظفين ومديروا الشركات ووجهاء واعيان الكويت البلد الشقيق تقدمت الجميع الى الملك سعود بن عبد العزيز مرحبين ومتمنين لجلالته طيب الإقامة في رحاب أخيه الشيخ عبدالله السالم الصباح، وقد شهد في هذه الزيارة، تصدير أول شحنة من الزيت الخام من المنطقة المحايدة، وكان برنامج الزيارة قد احتوى على زيارة مدينة العلم والنور، وجولة في كلية الصناعة بالكويت، ومشاهدة المنتجات الصناعية، وحضور الاستعراض العسكري، وزيارة محطة التجارة الزراعية [13]

كما تم عقد اجتماعات بين الملك سعود والشيخ عبدالله السالم الصباح تطرقت لما يهم مصلحة البلدين، وتقوية العلاقات الأخوية بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت في جميع المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية [14].

وبعد هذا اللقاء ظهرت النتائج في شهر كانون الثاني 1961، بأن وقف الشيخ عبدالله السالم الصباح ليعلن على الأمة العربية، استقلال الكويت التام، وبذلك يخطو بالكويت إلى مجموعة الدول العربية، لتصطدم هذه الخطوات الأولى بتصريحات العراق ونتيجة لذلك اعلن الملك سعود بن عبد العزيز وقوفه مع دولة الكويت، وأنه وضع كل مقدراته تحت تصرف الكويت، من أجل متابعة الكويت خطواته نحو التقدم والازدهار، ونتيجة لذلك اصبح الكويت عضون عاملا في مجموع الدول العربية [15].

ثانيا: تقسيم المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية:

استمرت العلاقات الكويتية للسعودية مشوبة بروح الصداقة وحسن الجوار، ولقد سبق ان أشرنا الى أن السعودية كانت أول من ساند الكويت خلال انفجار الازمة بينهما وبين العراق في عام 1961، وذلك نتيجة لمطالبة

عبد الكريم قاسم بالسيادة على الكويت، ودون شك فأن زيادة التقارب والتعاون بين الكويت والسعودية ساهم وحفز الدولتين الى العمل على تقسيم المنطقة المحايدة بينهما [16].

اسهمت العديد من العوامل الاقليمية والمحلية الى زيادة التعاون بين الحكومتين الكويتية والسعودية، والعمل على تقسيم المنطقة المحايدة فيما بينهما بالتساوي، وكان من اهم هذه العوامل: تغير سياسه الملك سعود وابتعاده عن الخط الناصري، هذا بالإضافة الى التطور التي شهدتها المنطقة، وخاصة ثورة 14 تموز في العراق وقيام النظام الجمهوري، كذلك ازدادت المشاكل حول ادارة المنطقة المحايدة [17].

ولابد من الإشارة هنا، ان بعد منح امتيازات النفط في المنطقة المغمورة لشركة النفط العربية اليابانية في عامي 1957 – 1958، من قبل الحكومتين الكويتية والسعودية بشكل منفصل، قد ترتب على ذلك تدفق العمال التابعين لشركات النفط على المنطقة المحايدة، ووجدت كل من الكويت والسعودية انه من الضروري ان يجريا مباحثات فيما بينهما، لتنظيم وضع الادارة الكويتية والسعودية في المنطقة المحايدة [18].

باشر البلدان مفاوضات اولية في عام 1960، واتفقا خلالها على تشكيل اولاً: لجنه خبراء مشتركة لتقديم تصور لتقسيم المنطقة المحايدة الى قسمين جغرافيين يلحق احدهما بالكويت والاخر بالسعودية [19].

ثانياً: تأجيل النظر في مناقشة المسائل المتعلقة بجزيرتي قاروة وام المرادم الملاصقتين للمنطقة المحايدة لحين تسوية الحدود البرية والبحرية للمنطقة [20].

وفي السياق ذاته، فقد توقفت المفاوضات الكويتية السعودية في المرحلة الاولى، وذلك بسبب قيام الكويت بتقديم شكوى ضد السعودية، تتهمها بممارسة سلطة ادارية مكثفة في المنطقة المحايدة، بشكل يحد من حق الكويت في نصيبها من الادارة في المنطقة المحايدة[21]، كما اشتكت السلطات الكويتية ايضاً، ان نزعات العمل يتم حلها وفقا للقوانين السعودية بغض النظر عن جنسيات العمال.

ومن الهام ذكرة، ان السعودية عملت خلال هذه الفترة على زيادة نفوذها في المنطقة المحايدة، فقد طلبت السعودية من الشركات شركات النفط العاملة ان تستوعب ملا يقل 75% من قوة العمل من العمال السعوديين، هذا بالإضافة الى قيام السعودية بإقامة مكاتب حكومية في المنطقة المحايدة[22].

ونتيجة لذلك اتخذت الكويت بعض الاجراءات في سبيل تعزيز سلطتها الادارية في المنطقة المحايدة، وكان لمثل هذه التصرفات المنفردة دوراً في زيادة التوتر والتعجيل، بعقد المفاوضات الثنائية بين البلدين[23].

تجددت المباحثات بين البلدين في عام 1961، فأقترح الجانب السعودي تشكيل مجلس اداري يضم اربعة افراد يمثلون الجانب الكويتي والسعودي[24]، وتكون مهمة هذا المجلس الاشراف على كل ما يتعلق بالمنطقة، ولكن دوله الكويت رفضت هذا الاقتراح، وذلك لأنها رأته معقد وغير عملي، واقترحت بدلاً من ذلك تقسيم المنطقة الى قسمين منفصلين، يتولى كل جانب ادارة القسم الذي يخصه[25]، مما ادى ذلك الى تشكيل لجنه فنية في العام نفسة من الجانبين الكويتي والسعودي، تقوم بمهمة تخطيط الحدود بصورة نهائية وبتكليف من الجانبين، وقد تولت شركة باسفيك ايروسير في عمليات المساحة وتحديد الحدود[26].

رأت حكومة المملكة العربية السعودية وفي سنه 1963، ان الاستمرار في ادارة المنطقة المحايدة غير مجدي، وان مصلحة الطرفين تقتضي بتقسيمها بين البلدين بالمناصفة، فيقوم كل فريق بإدارة منطقته بالأسلوب والطريقة التي تصون مصالحه، ونتيجة لذلك عملت حكومة المملكة العربية السعودية، بمفاتحة الكويت في ذلك مع استثناء حصه كل منهما في عائدات النفط.

وفي الخامس من ايلول من السنه نفسها تم تبادل الطرفان مذكرات رسمية بين الحكومتين الكويتية والسعودية، بشأن تقسيم المنطقة المحايدة، على ان تبقى الحقوق متساوية للطرفين، بالنسبة لمواد النفط وغيرها من المواد الطبيعية، طبقاً لما كان قد تقرر اصلاً في اتفاقية العقير 1922[27] وعلى أي حال فأن موافقة الطرفان على مبدأ التقسيم، قد استلزم دخول الطرفان في مفاوضات شامله على مستوى عالي بشأن تحديد الحدود البرية والبحرية[28].

زار وفد المملكة العربية السعودية الكويت، في الفترة من 26 شباط الى 8 اذار عام 1964، برئاسة معالي وزير البترول والثروة المعدنية (احمد زكي اليماني)، وذلك تلبية للدعوة التي وجهها الامير جابر الاحمر الصباح وزير الصناعة في دوله الكويت[29]، ولقد جرت مباحثات بين الوفدين في جوا يسوده روح الاخوة الاسلامية العربية، واواصر الصداقة التقليدية، وقد اثمرت المباحثات على توقيع اتفاقية بالأحرف الاولى بشأن تقسيم المنطقة المحايدة، وتنظيم شؤونها، وممارسه الطرفين لحقوقهما المتساوية فيها، مما يؤكد على استمرار التعاون الصادق بين البلدين الشقيقين[30].

وفي السادس عشر من آب، تم التوقيع على الاتفاقية في جدة، وتقرر ان تؤلف لجان لتنفيذ ما جاء في هذه الاتفاقية، وعملا بهذه الاتفاقية بدأت في كانون الثاني عام 1965 لجنه من المهندسين اليابانيين بمسح الحدود الكويتية السعودية، وقد تم تثبيت تلك الحدود بعد فترة استغرقت بضعه اشهر[31].

ومن الهام ذكره هنا، ان في الفترة من الرابع الى السابع من تموز سنه 1965 زار المملكة العربية السعودية، وفد كويتي برئاسة الشيخ جابر الاحمد الصباح، وبحث مع المسؤولين فيها المسائل المعلقة التي تهم البلدين، وخاصة فيما يتعلق بالمنطقة المحايدة وفي 7 تموز عام 1965، ونتيجة لذلك تم التوقيع على اتفاقية تقسيم المنطقة الحدودية بين الكويت والسعودية في الهدا بالطائف، وقد وقعها نيابة عن الجانب الكويتي الامير جابر الاحمد الصباح، ووقعها نيابة عن حكومة المملكة العربية السعودية الشيخ احمد زكي اليماني[32]، ولقد صدر بيان مشترك عن نتائج تلك المباحثات، ومرسوم ملكي سعودي ذي رقم (3) بتاريخ الحادي عشر من تموز عام 1965 يقضي بالمصادقة على الاتفاقية، بينما اقرها المجلس الامة الكويتي في 1966/6/4، ولقد نصت بهذه الاتفاقية على ان يسرى تنفيذها بمجرد تبادل وثائق التصديق عليها [33].

وعملا بهذا النص فقد تم تبادل وثائق التقسيم بين البلدين في 25 تموز 1966 حيث اجتمع بمقر وزارة الخارجية بجدة كل من سعادة السفير الكويتي بجدة السيد عيسى عبد اللطيف عبد الجليل، وسعادة السيد محمد ابراهيم مسعود وكيل وزارة الخارجية بالنيابة، وتبادلا الطرفين وثيقة ابرام المعاهدة، وقد تضمنت اتفاقية تقسيم المنطقة المحايدة الموقعة في 7 تموز سنه 1965[34] الى (23) ثلاثة وعشرون مادة، نصت المادة الاولى والثانية، على ان يكون الحد الفاصل بين قسمي المنطقة عند منتصف الساحل شرقاً على خط انحسار الماء وينتهي عند الحد الغربي للمنطقة[35]، ويجري تعيين ذلك الحد على الطبيعة بواسطة لجنه مسح وتحديد للمنطقة المتفق على تشكيلها ويعتمده الطرفان باتفاق لاحق، ويضم كل من الجزئيين اللذين ينتجان عن هذا التقسيم الى اقليم كل من الدولتين، ويصبح جزءاً لا يتجزأ من اقليمها[36].

وتنص المواد من الثالثة الى السادسة، على حرية كل دولة في ممارسة حقوق الإدارة والتشريع والدفاع في المنطقة التابعة لها، بنفس الكيفية التي تمارسها على اقليمها الاصلي، كل ذلك على ان تبقى الحقوق المتساوية للطرفين في تلك المنطقة مشتركة كما اوجدتها اتفاقية العقير، كما اوجبت الاتفاقية على الطرفين عدم التنازل عن هذه الحقوق الى دوله ثالثة، والا ادى ذلك الى اعفاء الطرف الاخر من الالتزامات المنصوصة في الاتفاقية[37].

اما المادتين السابعة والثامنة من الاتفاقية، فقد نصت على ان سيمارس كل طرف، نفس الحقوق التي يمارسها في القسم الخاص به من المنطقة المقسمة في المياه الاقليمية المجاورة، والعمل على تعيين خط الحدود الذي يقسم المياه الاقليمية المجاورة للمنطقة المقسمة، حيث سيلحق بكل منطقة مالا يزيد على 6 اميال بحرية من منطقة قاع البحر وما تحت القاع، وذلك لأغراض استثمار الموارد الطبيعية في المنطقة المقسمة، كما سيمارس الطرفان المتعاقدان حقوقهما بصورة مشتركة في المياه الواقعة خلف الستة اميال مالم يوافق الطرفان على خلاف ذلك[38].

كما تضمنت المواد من المادة التاسعة الى الثالثة عشر، ممارسة الطرفين حقوق متساوية في المنطقة، واستغلال الثروات الطبيعية فيها، بان نص اساساً على بقاء امتيازات النفط سارية المفعول، وتقيد كلاً من الطرفين باحترام حقوق الطرف الاخر في الجزء الذي يضم الى اقليمه، وتحمل كل طرف التزامات الحراسة والامن المترتبة في ذمه الطرف الاخر بموجب تلك

الامتيازات، وتعهد كل طرف باتخاذ الاجراءات التشريعية النظامية التي تكفل استمرار تمتع شركات الامتيازات العاملة في المنطقة بحقوقها وأدائها لالتزاماتها، وباتخاذ الضمانات القانونية التي تكفل عدم ازدواج الضريبة على الشركات، وبأخلاء كل طرف لمنشآت الاعمال الادارية والقضائية التي تقع في الجزء الذي يضم اليه من موظفين وتسليمها للطرف الاخر.

وتتطرق المواد 14–21 في الاتفاقية الى تنظيم حقوق مواطني الطرفين العاملين في استثمار الثروات الحالية، بان كفلت لهم حق العمل وممارسة المهنة بالتساوي اقراراً لما درجا عليه من عرف في هذا الخصوص، وكما تعهدت كل دوله باحترام حقوق كل طرف في المنشآت والمباني القائمة حالياً في المنطقة، وتيسر اجراءات دخول مواطني الدولتين في المنطقة، اما ما يخص الثروات الطبيعية التي تكشف في المستقبل فقد ترام الاتفاق على حقوق مواطني الطرفين فيها فيما بعد[39].

ولم تنس الاتفاقية أي خلافات تظهر في المستقبل عن تفسير او تطبيق أي بند فيها، لذلك ترى ان المادة الثانية والعشرين من الاتفاقية، تنص على انه اذا نشأ أي خلاف في تفسير هذا الاتفاق وتطبيقه فان الطرفين يسعيان لتسوية ذلك الخلاف بالطرق الودية، بما في ذلك الالتجاء الى جامعه الدول العربية، واذا ما تعذر التوصل الى تسوية الخلاف يعرض الامر على محكمة العدل الدولية في هذا الخصوص، واخيراً فان المادة الثالثة والعشرين تتعلق بالتصديق على الاتفاقية حسب النظم الدستورية المتبعة في كل البلدين وتعتبر نافذه المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق[40]. وعلى أي حال فقد اسفرت اتفاقية 1965 عن وضع حد لعدد من المشاكل المتعلقة بالإدارة والقضاء في المنطقة المحايدة، والتي اعاقت الطرفين ولسنوات طويلة من ممارسة حقوقها بالتساوي، وبالإضافة الى ان هذه الاتفاقية أوجدت وضعاً فريداً في القانون الدولي، من حيث وجود تناقض بين حقوق السيادة من ناحية الإدارة، وانتهاك تلك الحقوق من حيث ثروة الاقليم من ناحية اخرى.

وفي اعتقاد الباحث أن جوهر المشكلة بقى دون معالجة بموجب هذه الاتفاقية، اذ لاتزال عملية تقسيم الثروات الطبيعية مناصفة كما هي، وليس هناك حقوق بعينها فاصله لأي من الطرفين، كما ظلت مساله المياه الاقليمية (مساله الحد الشمالي للجرف القاري المحاذي للمنطقة المحايدة) دون حسم، والاهم من ذلك كله أن مساله تبعية وملكية وعائديه جزيرتي قاروة وام المرادم بقيتا معلقة كبؤرة للتوتر والنزاع، وذلك نتيجة لاختلاف الطرفين في التوصل الى حل سلمي للمشكلة[41].

اذ ترى الكويت ان حقها بهاتين الجزيرتين واضح، وقد بذلت الكويت محاولات كثيرة لأقناع الطرف الاخر بهذا الحق، الا انه لم يكتب لها النجاح، وعليه فقد اكتفى الطرفين بالإعراب عن أملهما بان تتم تسوية هاتيين المسألتين بروح الاخوة والتفاهم التي وقعت في ظلها الاتفاقية المعروضة[42].

اما بالنسبة لمساله الحدود البحرية بين الكويت والسعودية فقد تم في الكويت التوقيع على اتفاقية 18/ 1969/12، والتي تم بموجبها تحديد الحد المنتصف وهو الحد الفاصل النهائي في الحدود البحرية بين الكويت والسعودية[43].

ونتيجة لتوقيع البلدين على هذه الاتفاقية، وضع حداً لأي مشاكل او خلافات قد تظهر بسبب اشتراكهما في ادارة تلك المنطقة، كما سمح للبلدين بالبدء في تنظيم وتعمير المنطقة الواقعة تحت سلطتيهما بالشكل الذي يراه مناسباً، وبالفعل فقد نظمت السعودية المنطقة حيث اقامت عليها مدينه الخفجي وعملت الكويت هي الاخرى بتنظيم منطقتها فازدهرت الوفرة التي تحولت الى قرية زراعية ومنطقة الخيران التي تحولت الى متنفس ومتنزه سياحياً [44].

المبحث الثاني

الزيارات والمعاهدات الكويتية السعودية في عهد الشيخ صباح السالم

أولا: الزيارات المتبادلة بين الدولتين في عهد الشيخ صباح السالم الصباح:

1-زيارات الشيخ صباح السالم الى السعودية:

الزيارة الأولى:

قام الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت بزيارة رسمية يوم الأربعاء الى المملكة العربية السعودية[45]، ولقد استمرت هذه الزيارة من 8-12 شباط 1966، حيث قام بزيارة المصانع الحربية بالخرج، وكان برفقته الأمير خالد بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء، وعند دخوله المدينة قام باستقباله كل من الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران وسعادة رئيس اركان حرب الجيش الفريق عبدالله المطلق وسعادة اللواء عثمان الحميد وسعادة اللواء محمود عبد الهادي مدير المصانع الحربية بالخرج واخرون، وبعد ذلك بدا الحفل الخطابي فألقى سعادة اللواء محمود عبد الهادي مدير المصانع الحربية بالخرج كلمة رحب فيها بالشيخ صباح السالم، جاء فيها: "إن لمن دواعي الفخر والاعتزاز ان تستقبل المصانع العسكرية صاحب السمو الشيخ صباح السالم امير دولة الكويت، وان هذا اليوم يعتبر من اغلى واعز أيام المصانع اذ سعدت بلقاء الشيخ صباح السالم، كما تحدث عن رسالة المصانع ومساهمتها الفعالة لخدمة القضايا العربية"[46].

ألقى بعد ذلك الشيخ صباح السالم فألقى كلمة جاء فيها: " أيها الاخوة الامة ودرعها الحصين ان مارا يناه يشعرنا اليوم حتما بالفخر والاعتزاز بالإنتاج، الذي تقوم به المصانع الحربية في المملكة العربية السعودية الشقيقة، ومما يزيد من أثر هذه المشاعر في النفس احساسنا الصادق بان أي جيش في أي بقعة من بقاع وطننا العربي الكبير، انما هو قوة للعروبة كلها ترعب أعداءنا وترد كيد الطامعين... أنا اشكركم على الحفاوة البالغة التي قابلتموني بها، والمشاعر النبيلة التي ابديتموها اتجاهنا، ولا أرى افضل دعاء أرجو فيه من المولى عز وجل الا ان يحقق أمل ملككم والعروبة فيكم وان يظل كل الجنود العرب متساندين عاملين لما فيه خير اوطننا..."

وبعد انتهاء الحفل توجه الشيخ صباح السالم ومرافقوه والأمير خالد بن عبد العزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء الى الرياض، حيث تقابل العاهلان وتبادلا الاحاديث الودية[47]، وبعد ذلك توجه إلى مدينة جدة حيث كان في استقباله في المطار الأمير مشعل بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة الذي رافقه في زيارته إلى جدة ومكة، وبعد ذلك غادرت الطائرة أرض المطار متوجهة إلى الكويت الشقيق[48].

عند وصول الشيخ صباح السالم يوم السبت مطار الكويت أدلى بالتصريح التالي لمندوب الإذاعة والتلفزيون الكويتي ولرجال الصحافة ومندوبي ووكالات الأنباء.." يسرني كثيراً أن أنقل إلى إخواني وأبنائي في بلادنا الحبيبة، أن زيارتنا لحضرة الملك فيصل بن عبدالعزيز في المملكة العربية السعودية الشقيقة، قد جاءت مؤكدة لأرسخ الروابط، وأوثق الصلات المبنية على أصدق مشاعر المودة والإخاء المتبادلة بين بلدينا وشعبينا منذ القدم، وإننا لنحمد الله تعالى أننا في مباحثاتنا مع العاهل السعودي، والتي حملت طابع التفاهم التام قد اتفقنا على كل ما فيه خير عروبتنا وإعلاء شأن ديننا وعلى زيادة توثيق العلاقات التي تجمع بين الكويت وشقيقتها المملكة العربية السعودية، وبهذه المناسبة الطيبة أود أن أنوه بأصدق مظاهر الحفاة والتكريم التي احا طنا بها الملك فيصل والأمراء وأبناء الشعب السعودي النبيل طوال مدة وجودنا بين ظهرانيهم والتي كانت تعكس مدى محبة ومودة أشقائنا في السعودية لنا ولأسرتنا سائلين المولى جل جلاله أن يكلل بالنجاح مساعينا الرامية إلى تحقيق الخير والرفعة لأمتنا العربية المجيده وأن تبقى كلمة العرب موحدة حتى نصل بوطننا العربي الكبير إلى ما نصبو له من مكانة سامية، والله ولي التوفيق"[49].

كما أدلى الشيخ صباح السالم بالحديث التالي لمندوب الإذاعة والتليفزيون السعودي بمناسبة مغادرته للمملكة: " بشعور فياض وبقلب مخلص أعرب عن بالغ شكري وامتناني إلى أخي الملك فيصل بن عبدالعزيز وإلى الإخوان الأمراء وإلى كافة أبناء الشعب السعودي النبيل على ما غمرونا به من حسن وفادة وكرم ضيافة أثناء إقامتنا في ربوع المملكة العربية السعودية الشقيقة والتي لم نشعر خلالها إلا بأننا في بلادنا بين أهلنا وإخواننا، إن الكويت التي آلت على نفسها أن تلتزم بالقيام بما يمليه عليها شعورها المخلص في أن تعمل صفاً واحداً مع أشقائها العرب من أجل بناء المستقبل الأفضل لأمتنا لتحمد الله جل جلاله لصلة المودة الوثيقة وعلاقة الأخوة الراسخة بينها وبين شقيقتها المملكة العربية السعودي على كلا الصعيدين الحكومي والشعبي، وإننا إذ نرجو من الله عز وجل أن يوفقنا جميعا للعمل لما فيه خير ديننا الحنيف وأمتنا لندعوه تعالى أن يكلل جهودنا بالنجاح والله الموفق"

تلقى جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز برقية من الشيخ صباح السالم بمناسبة مغادرته المملكة العربية السعودية عائداً إلى بلاده، قال فيها " الى حضرة الملك فيصل بن عبدالعزيز في هذه اللحظة التي نغادر فيها أراضي وطننا الثاني المملكة العربية السعودية، إلى وطنكم الكويت يسعدني ويطيب لي أن أعرب للملك فيصل، ولحكومتكم الرشيدة، وأبناء شعبكم الوفي عن أعمق الشكر، وأوفر الامتنان للحفاوة البالغة وما شعرنا به من سعادة في وطننا الثاني، خلال لقائنا الأخوي الذي أكد أوثق الروابط وأرسخها، التي تجمع بحمد الله بين بلدينا وشعبينا منذ القدم، ولا نود يا جلالة الأخ أن يفوتنا بهذه المناسبة الطيبة أن نعبر عن التقدير والإكبار البالغين بالنهضة الكبرى التي شملت بلادكم العزيزة في عهدكم الزاهر الميمون حيث أتيح لنا في هذه الزيارة مشاهدة معالمها عن كثب.. وإننا إذ نسأل الله جلت قدرته أن يحقق المزيد من التقدم والرفاهية لشعبكم النبيل لنرجوه تعالى أن يمد في عمركم ويديم عليكم نعمة الخير والعافية وأن يوفق الجميع لما فيه خير ديننا الإسلامي الحنيف وأمتنا العربية المتحدة ورفعة شأنها"[50].

الزيارة الثانية:

لقد قام الشيخ صباح السالم أمير دولة الكويت بزيارة رسمية للمملكة العربية السعودية[51]، تلبية للدعوة التي تلقاها من الملك فيصل بن عبد العزيز، وذلك في الفترة ما بين 29أغسطس إلى 1ايلول 1973، وكان في استقبال الشيخ صباح السالم والوفد المرافق له[52]، وفي مقدمتهم الشيخ عبدالله الجابر الصباح المستشار الخاص للشيخ صباح السالم، والشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية، والسيد عبدالعزيز بن حسين وزير الدولة للشؤن مجلس الوزراء والملك فيصل والأمير خالد بن عبد العزيز ولي العهد ونائب رئيس الوزراء، والامي فهد بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير الداخلية، والأمير احمد بن عبد العزيز وكيل امارة منطقة مكة المكرمة في مطار مدينة جدة[53].

اتاحت هذه الزيارة للشيخ صباح السالم ومرافقيه، فرصة الاطلاع على معالم النهضة والإنجازات العظيمة التي تمت في عهد الملك فيصل بن عبد العزيزو حكومته، الهادفة لإسعاد الشعب ورفاهيته، وفي جو من الاخوة والتفاهم جرت محادثات اتسمت بروح الود والمحبة بين الجانبين الكويتي والسعودي، وقد استعرض الجانبان في محادثاتهما العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، ومستقبل الأوضاع في الخليج العربي، والحالة الراهنة في الوطن العربي الناجمة عن استمرار العدوان الصهيوني للأراضي العربية، ومواقف مختلف دول العالم من هذا العدوان[54].

وفي مجال التعاون الثنائي بين الدولتين لاحظ الجانبان بارتياح بالغ للنمو المضطرد للتعاون بينهما، وكذلك عزمهما على تنمية جميع المجالات، وتدارس الجانبان بعمق الوضع في الخليج العربي، واتجاه انظار العالم الى هذا الجزء الحساس منه، فأبديا استعدادهما التام للتعاون والتنسيق مع الاشقاء في منطقة الخليج تحقيقا للأمن والاستقرار فيها.

كما استعرض الجانبان القضية الفلسطينية، واشادا بكفاح الشعب العربي الفلسطيني، واكدا دعمهما لنضاله العادل من اجل تحرير وطنه، واستعاده كامل حقوقه المشروعة في ارضه ووطنه، وبحث الجانبان الاثار الخطيرة الناجمة عن استمرار

العدوان الصهيوني للأراضي العربية، ومخططات العدو الصهيوني التوسعية، ويناشدون الامه العربية، توحيد جهودها وحشد طاقاتها لخوض معركه المصير لتحرير الأرض والمقدسات، من ايدي الصهيونية الغادرة، واستعرض الجانبان الأوضاع الدولية، والقضايا العربية وتطورها وانعكاساتها، واحوال الدول الإسلامية، وقد كانت آراؤهما متفقة حول جميع الأمور التي أثيرت في هذا المجال، واعرب الجانبان عن سرورهم البالغ للنتائج المثمرة التي حققتها هذه الزيارة، في نطاق توثيق الروابط الأخوية بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات[55].

هذا وقد بعث الشيخ صباح السالم امير دوله الكويت بالبرقية التالية الى الملك فيصل بن عبدالعزيز لدى مغادرته ارض السعودية " حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل بن عبد العزيز، يصاحب الجلالة يطيب لي وانا اغادر المملكة العربية السعودية الشقيقة ان ابعث باسمي وباسم أعضاء وفدي، الى جلالتكم والى الخوة الامراء وأعضاء حكومتكم والسعب السعودي الشقيق، بوافر الشكر والامتنان، للحفاوة البالغة والضيافة الكريمة، التي

قوبلنا بها خلال زيارتنا للمملكة العربية السعودية، ولقد كانت هذه الزيارة فرصه رائعة لتوطيد وترسيخ التعاون بين البلدين الشقيقين، ودفعهما نحو افاق اكبر من التفاهم والتقارب والثقة المتبادلة...".

وقد رد الملك فيصل ببرقية شكر الى الشيخ صباح السالم امير دوله الكويت قال فيها:" انني اشكر سموكم على خالص ودكم وجميل مشاعركم، وارجوا من المولى العلي القدير ان يوفقنا جميعا لخدمة دينة واعلاء كلمته، وان يجعل زيارة سموكم للمملكة ما يعود بالخير على الشعبين الشقيقين وعلى الامه العربية جمعاء... هذا وابعث لسموكم ولجميع اخوانكم وللشعب الكويتي بخالص تمنياتي، ومتمنيا للكويت ولشعبة التقدم والازدهار في ظل قيادتكم"[56].

2-زيارات الملك فيصل بن عبد العزيز للكويت:

الزيارة الأولى:

لقد كانت زيارة الملك الفيصل بن عبد العزيز الأولى للكويت بعد توليه مهام الملك، زيارة ودية في طريق عودته من زيارته الرسمية لإيران، لمدة يوم واحد بتاريخ 13/ 12/ 1965[57]، هذا وقد وصل الملك فيصل الى الكويت في تمام الساعة السادسة من ظهر الثلاثاء، وكان في استقباله الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت، وسعادة الشيخ جابر الأحمد الجابر رئيس الوزراء، والوزراء وكبار المسئولين الكويتيين من مدنيين وعسكريين، ثم قام الملك فيصل بن عبد العزيز بزيارة كريمة لسفارة السعودية في الكويت[58].

وكانت هذه الزيارة بالنسبة للملك فيصل أنه كان ينظر إلى عامل الوقت، فكان ينزل أحياناً في مطارات بعض الدول في زيارة خاطفة وهو في طريقه إلى زيارة دولة أخرى، مثل زيارته هذه للكويت، وزيارته القصيرة لإيران وبانكوك وهو في طريقه إلى الصين، وذلك لتبادل وجهات النظر في مختلف القضايا، وكان جل اهتمامه هو إنجاح دعوته للتضامن الإسلامي، فقد قال في كلمته التي ألقاها خلال زيارته للمغرب 4/9/ 1965: "ليس لنا أي غرض أو مطمع سوى وحدة كلمة العرب والمسلمين، وأن تكون كلمة الله هي العليا ودينه هو الظاهر"[59].

ومما قاله الملك فيصل لأبناء شعب الكويت عند وصوله إلى الكويت في زيارته الأولى: "بسم الله الرحمن الرحيم – الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد وعلى آلة وصحبه أجمعين، وبعد فإنه يعزّ عليّ أن أعود إلى الكويت الشقيق دون أن انعم بابتسامة فقيدها الكبير الشيخ عبدالله السالم الصبا ح أسكنه الله فسيح جناته، ولا شك أنه خسارة فادحة، وأن العزاء مشترك، وإننا لنسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل سمو الشيخ صباح السالم الصباح خير خلف لخير سلف، ولنا وطيد الأمل بأن تزداد أواصر الأخوة والمحبة بين الشعبين الشقيقين الكويتي والسعودي اللذين تربطهما روابط الدين الحنيف والأخوة[60]...، وأنه لا توجد قوة في الوجود تفصم عراها إذ أنها مبنية على قواعد متينة راسخة، تضمن لنا سعادتنا في الدارين وتحقق كل ما تصبو إليه نفوسنا من عزة وكرامة وعدالة اجتماعية، وإنا لواثقون أن للشيخ صباح السالم الصباح من

كلمة وسداد في الرأي يجعله كفيلاً بتحقيق ما يصبو إليه الشعب الكويتي الشقيق من سعادة وسؤدد وازدهار، وإنني لاغتنم هذه الفرصة لأقدم إلى دولة الكويت الشقيقة أميراً وحكومة وشعباً، خالص التهاني مقرونة بأطيب التمنيات سائلاً المولى سبحانه أن يوفقنا جميعاً لما فيه صلاح أمتنا بتمسكنا بتعاليم ديننا الحنيف وشريعتنا السمحاء، ولا يسعني إلا أن أقدم خالص شكري وامتناني لما لقيته من ترحاب وحفاوة وإكرام، ولا غرو فإن أهل الكويت الشقيق مطبوعون على الكرم وحسن الوفادة، أسأل الله العلي القدير أن يديم علينا نعمة الإخاء والمحبة وأن يوفقنا لما فيه الخير والسلام"[61].

بعد أن غادرت طائرة الملك فيصل الخاصة مطار الكويت بعث بالبرقية التالية إلى أمير الكويت هذا نصها: حضرة صاحب السمو الأخ الشيخ صباح السالم:" إنه لمن دواعي سروري واغتباطي، وأنا أغادر أرض الكويت الشقيق ميمماً صوب بلادي، بعد السويعات القصيرة التي أتيحت لي خلالها زيارة بلدكم الشقيق، وسعدت فيها بلقائكم وسائر أفراد أسرتكم الكريمة وشعبكم العزيز، أن أنتهز هذه الفرصة لأبدي لسمو الأخ الشيخ صباح السالم، عن بالغ شكري وعميق تقديري، مع ما أحطتموني به من حفاوة بالغة وعواطف أخوية صادقة، متمنياً لسمو الأخ الكريم وكافة أفراد أسرتكم النبيلة، الصحة والسعادة والتوفيق، وللشعب الكويتي العزيز التقدم والرفعة والازدهار"[62].

الزيارة الثانية:

أما زيارة الملك الفيصل الثانية لدولة الكويت فكانت زيارة رسمية، وهي تلبية للدعوة الكريمة التي تلقاها الملك فيصل من أخيه صاحب السمو الشيخ صباح السالم أمير الكويت، وتمت في الفترة ما بين (8– 10 نيسان1968)[63]، وكان في استقباله الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت، وكبار المسئولين الكويتيين، كما استقبل شعب الكويت الملك فيصل بن عبد العزيز، استقبالا وديا رائعا صادرا من الأعماق، عبر فيه هذا البلد العربي الأصيل، عما يكنه من صادق الود نبيل الشعور لضيف البلاد العظيم، وعن متانة روابط العقيدة والدم والجوار التي تربط قادة البلدين، وشعبهما الشقيقين عبر التاريخ، وزادت في تعميق هذه الروابط، وحدة الآمال والمصير[64].

وقد اتاحت هذه الزيارة للملك فيصل فرصة الاطلاع، على ما حققته الكويت الشقيق من منجزات ترمي الى سعاد الشعب ورفاهيته، بقيادة الشيخ صباح السالم وحكومته الرشيدة، وفي جو سادته روح المحبة والاخوة والرغبة المخلصة بالتعاون المطلق، فقد زارة الملك فيصل عدد من المناطق الكويتية، منها منطقة الشعيب الصناعية، حيث كان في استقباله الأمير عبدالله السميط وزير الكهرباء والماء، وقد تجول الملك فيصل في هذه المنطقة الهامه، والتي تعتبر منطلق النهضة الصناعية الكبرى للكويت الشقيق، كما زار الملك مختلف المصانع الكبرى للكويت الشقيق، وزار الملك فيصل مختلف المصانع ومحطة القوى الكهربائية.

جرت مباحثات رسمية بين العاهلين تناولت العلاقات بين البلدين الشقيقين، ومستقبل الأوضاع في الخليج العربي، وكذلك استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ففي مجال العلاقات بين الدولتين، استعرض العاهلان هذه العلاقات وما بلغته من تعاون وثيق شمل جميع المجالات، فاعربا عن ارتياحهما لما ساد هذه العلاقات من روح الاخوة الصادقة، والتعاون المثمر القائم على الفهم المتبادل، كما اكدا عزمهما على وجوب تنمية هذا التعاون، وغرس جذوره في الميادين التي تعود بالنفع على الشعبين الشقيقين، على أساس من التنسيق في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية، وتشكيل اللجان المشتركة المتخصصة لهذا الغرض، ويرى العاهلان بان الظروف الراهنة التي تمر بها الامة العربية، تستوجب استمرار التشاور ومواصلة الاتصالات وتبادل الراي بينهما[65].

وتدارس العاهلان مستقبل الأوضاع في الخليج العربي، فانتهيا الى ان الاتحاد الذي قام بين امارات الخليج العربي من شانه استمرار امن المنطقة وسلامتها وضمان استقرارها، واتفقا على دعم هذا الاتحاد، والمساهمة في تطوير المنطقة وازدهارها، كما استعرض العاهلان الأوضاع العربية الراهنة واستمرار العدوان الصهيوني على الامة العربية، وما ينطوي عليه من تهديد

للسلام في المنطقة والعالم اجمع، واكدا بان ازاله اثار العدوان تقع على مسؤوليته العربية بكاملها وتتطلب تكريس جميع الجهود العربية وتسخير كل الطاقات.

كما اكد العاهلان بأن الامه العربية أحوج ما تكون الى المزيد من التشاور وتبادل الراي في هذه المرحلة الحاسمة من تريخها، ونوه العاهلان بالموقف المشرف التي وقفتها الدول الإسلامية والدول الصديقة من العدوان على الامة العربية، من قضيه القدس، ويؤمنان بان التضامن العربي الإسلامي ضرورة نابعة من الروابط التي تشد المسلمين الى بعضهم في جميع أجزاء العالم ويهيب العاهلان بجميع الدول الصديقة والدول المحبة للسلام لتأييد حق شعب فلسطين ي ارضه ووطنه، ويؤكد العاهلان تمسكهما بميثاق الجامعة العربية وضرورة دعمها وتقويتها وكذلك تمسكهما بميثاق الأمم المتحدة ومبادئها[66].

3-زيارة الملك خالد للكويت:

تعزيزاً لأواصر الصداقة الحميمة، وتجسيداً للعلاقات التاريخية الوثيقة، ووشائج القربى والجوار التي تربط بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت[67]، قام الملك خالد بن عبد العزيز بزيارة رسمية لدوله الكويت، للفترة ما بين 21-23 اذار 1976، وذلك تلبية لدعوة من الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت[68].

وقد استقبل جلاله الملك خالد بن عبد العزيز والوفد المرافق له، استقبالا حارا وحافلا، على المستويين الرسمي والشعبي، وان دل هذا على شيء فانه يدل على، عمق المشاعر الأخوية، والروابط التي تجمع ما بين البلدين وشعبهما الشقيقين [69].

وكان أهم ما ورد في البيان المشترك النقاط التالية:

1- استعرض الجانبان العلاقات الثنائية، ومجالات التعاون الوثيق القائم بين البلدين، وأبديا ارتياحهما التام لما تم التوصل إليه من إنجازات في هذا المجال، ونوها بصورة خاصة بالتنسيق القائم في مجال تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية والإعلامية، المبرمة بينهما.

2 - كما استعرضا الأوضاع العربية الراهنة، وأكدا تصميم بلديهما على تعزيز التضامن العربي الفعال، والعمل على تجنب كل ما من شأنه إعاقة المسيرة العربية، ومجا بهه كافة التحديات التي تعترضها. وأكدا ضرورة تسوية كافة الخلافات العربية في إطار الأخوة والتفاهم وعن طريق الحوار البناء[70].

3 - وفي مجال استعراض الأوضاع القائمة في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، أظهرت المحادثات الاتفاق الكامل في وجهة نظر البلدين، حول ضرورة متابعه الجهود الرامية الى ترسيخ أسس التعاون الفعال بين دول هذه المنطقة وشعوبها في مختلف المجالات، وفقد رحب الجانب الكويتي بإعادة العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية اليمن الشقيقة، باعتبار ذلك خطوة رائدة في هذا المجال، كما أشاد الجانبان بالتطورات الإيجابية التي تمت في مجال توثيق العلاقات الاخوية بين جميع دول الخليج العربي، واعربا عن املهما فب المضي قدما في هذا السبيل، باعتباره الطريق الوحيد للحفاظ على امن الخليج العربي واستقراره[71].

4- كما بحثا تطورات القضية الفلسطينية، والأوضاع الناجمة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. وعليه ناشد الزعيمان المجتمع الدولي عامة ومجلس الامن تحمل المسؤولية الكاملة في هذا الصدد، حيث لا يمكن ان يسود سلام في العالم ما لم يتم التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية[72].

5- وأولى الجانبان اهتماماً خاصاً بالوضع في لبنان(الحرب الاهلية)، وعبرا عن ألمهما لما يعانيه الشعب اللبناني الشقيق، نتيجة لهذا الوضع المؤسف، وناشدا قادة لبنان وزعماءه تقديم مصلحة لبنان والمصلحة العربية العليا على أية اعتبارات أخرى وبذل الجهود المخلصة للخروج من هذه المحنة الدامية، والتوصل إلى حل سريع يحقق للبنان الشقيق أمنه ويصون استقراره ووحدة أراضيه وسيادته.

6 –أكد الجانبان مساندة بلديهما لكافة الجهود الدولية الرامية إلى دفع عجلة التقدم، والسلام في العالم والتزامهما بمبادئ الحق والعدالة[73].

ثانيا: الاتفاقيات الكويتية السعودية في عهد صباح سالم الصباح:

إيمانا من الدولة الكويتية بالقواسم المشتركة بينها وبين المملكة العربية السعودية ورغبة منها في توحيد وتنسيق السياسات المشتركة، استمرت الاتفاقيات والمعاهدات بين البلدين، ليكون الإطار المؤسسي يحقق كل ما من شأنه الوصول إلى صياغة تكاملية تعاونية تحقق كل رغبات وطموحات البلدين على المستوى الرسمي والشعبي على جميع الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية، وبما انه النظام الأساس لدولة الكويت والسعودية يؤكد على ضرورة تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين البلدين في جميع الميادين وتعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين الشعبين في شتى المجالات، عن طريق الاتفاقيات والمعاهدات، والتي تهدف الى تحقيق التنسيق في الأنشطة التي تهم البلدين، وتؤكد على ضرورة جعل العمل المشترك أمراً حيوياً واستراتيجياً من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية، حيث عقدت اتفاقيات عديدة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت كان من أهمها ما يلي:

1–اتفاقية تنظيم حركة السيارات.

2–الاتفاقية الثقافية.

3 – الاتفاقية الإعلامية.

4– اتفاقية اقتصادية.

اتفاقية تنظيم حركة السيارات بين الدولتين[74]:

كانت الطرق في فترة الخمسينيات في الكويت والسعودية غير معبدة وغير صالحة للسير، فكانت الجزيرة العربية كلها مفككة الأوصال، ولا يربط أجزاءها من وسائل المواصلات سوى الدواب والإبل، وفي منتصف الستينيات ازداد اهتمام المسئولين في الكويت والسعودية بأهمية النقل، الذي يعتبر من أهم العوامل المرتبطة باستغلال وتنمية الموارد الاقتصادية بمختلف عناصرها، لاسيما وأن النقل يمثل عصب التجارة ومتطلب في عملية تجميع السلع وتوزيعها وكذلك التواصل بين الشعبين، ولهذا السبب عملت الدولتان على تسهيل حركة دخول وخروج السيارات المسجلة لدى أي من البلدين فيما بينهما، لأنها تلعب دوراً رئيساً في نجاح وتنفيذ خطط التنمية في الدولتين[75].

يمثل النقل البري أكثر وسائل النقل التصاقاً بالأفراد والمدن، نظراً للاعتماد شبه الكلي على الطرق والمركبات في نقل الأفراد والبضائع، مع اتساع المدن وتباعد مراكز أنشطتها، ولبعض الخصائص التي يتميز بها هذا الأسلوب في النقل، فقد مثل المرونة وسهولة الاستخدام نسبياً، كما ساعد على زيادة التواصل والترابط الأخوي بين البلدين، سواء كانت هذه الزيارة تجارية أو سياحية أو لتأدية فرائض مقدسة، فضلا عن الزيارات العائلية بين الدولتين، مما أدى ذلك الى قيام المسئولين في الدولتين الشقيقتين تسهيل إجراءات هذا السفر وتذليل الصعوبات التي تعترض طريق المسافرين وسيارات بين بلديهما، وعلى هذا الأساس تم التوقيع في الكويت بتاريخ 1971/1/10، على الاتفاق المرافق الذي ينظم حركة هذه السيارات بين الدولتين، وقد وقعها عن دولة الكويت وزير المالية والنفط عبدالرحمن سالم العتيقي، بينما وقعه عن الجانب السعودي وزير البترول والثروة المعدنية أحمد زكي يماني.

وقد تضمنت الاتفاقية على العديد من البنود والفقرات لتنظيم عملية منح تصاريح مرور السيارات بين الدولتين، واعطت الاتفاقية أيضا الحق للدولتين بإدخال التعديلات التي من شانها تنظيم الاتفاق بين السلطات الكمركية بين الدولتين[76].

الاتفاقية الثقافية بين البلدين:

ازدادت أواصر الترابط بين الكويت والسعودية على مر الأيام، وقد توثقت هذه العلاقة اكثر في ستينات القرن الماضي لتحقيق الأهداف السامية المشتركة المزعم تحقيقها بين البلدين، وتأكيداً لما تسعى له البلدين من حرص على خير شعبيهما، وخاصة في الميدان العلمي والثقافي، وتماشيا مع التطور الشامل في مجالات التربية والثقافة والعلوم في كل من البلدين، فقد تم التوقيع على الاتفاقية الثقافية في 1975/3/12بنسختين أصليتين في الكويت مثل فيها عن حكومة دولة الكويت خالد المسعودي الفهيد، ومثل عن الجانب حكومة المملكة العربية السعودية حسن عبدالله آل الشيخ(77).

وقد نصت الاتفاقية الثقافية بين الكويت والسعودية على تعزيز وتوطيد العلاقات التي تربط بلديهما في المجالات العلمية والتربوية، وعلى تحقيق مستويات تربوية وتعليمية موحده بين البلدين للدراسة الابتدائية والثانوية والاعدادية، كما اتفق البلدان على توحيد أسس المناهج التعليمية وخطط الدراسة، فضلا عن انشاء مركز البحوث التربوية والتعليمية بين البلدين، وتوفير كافة المستلزمات والامكانيات لهذه المراكز، كما انه الاتفاقية تضمنت على وضع الضوابط والأسس لتبادل الخبرات للمعلمين والمدرسين والأساتذة، وكذلك الأسس العلمية لنقل الطلبة وقبولهم في البلدين(78).

الاتفاقية الإعلامية:

كما عقدت الكويت والسعودية اتفاقية إعلامية، تهدف الى تعميق الصلات الثقافية، وتبادل النشاطات الإعلامية على مختلف أنواعها ومجالاتها.

وايمانا من كلا البلدين ما للأعلام من رسالة سامية تتمثل في التوعية والتوجيه، الى جانب الثقافة والترفيه. هذا بالإضافة الى المساعدة على تعريف أبناء كل من البلدين بالبلد الاخر، وتعميق أسس التفاهم وتقريب وجهات النظر بينهما، وما يعود عليهما بذلك من تبادل النشاطات الإعلامية، وتقديم التسهيلات اللازمة للعاملين في تلك النشاطات في كلا البلدين (79).

وتأكيد لكل ما بذلة ويبذله البلدان من جهود مستمرة للتعاون في كافة المجالات، وتنظيما للصلات القائمة بين وزارتي الاعلام في كلا البلدين. فقد اتفقت الكويت والسعودية على عقد اتفاقية إعلامية في الرياض في عام 1975/ 3/12امدها ثلاث سنوات وتجدد تلقائيا لمدد مماثلة مالم يشعر احد الطرفين الاخر برغبته في انهائها او تعديلها قبل مدة لا تقل عن شهرين من موعد انتهائها(80).

الاتفاقية الاقتصادية بين البلدين:

تعد هذه الاتفاقية التي وقعت في 1975/3/12، من الاتفاقيات المهمة المعقودة بين البلدين، وذلك لأنها تهدف الى توسيع وتنمية الروابط والعلاقات الاقتصادية بين البلدين، ومواجهه الصعوبات الاقتصادية التي قد تواجه البلدين، باعتبار ان اقتصاديات كل من الكويت والسعودية محدودة الصناعة، وتعتمد كلا الدولتين على مصدر رئيس واحد في هذا القطاع وهو النفط، فضلا عن ذلك ان الدولتين تعتمد على قوى بشرية اجنبية في هذا المجال في فترة البحث لذلك تعتبر العلاقات الاقتصادية بين البلدين بمثابة القلب للجسم، وانه التبادل التجاري من أهم الصفات المميزة لهذه الاتفاقية(81).

وقد نصت الاتفاقية على تنظيم الروابط والاسس الاقتصادية للدولتين، وتنظيم العمل والإقامة للعمال، وإقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة، وتوظيف رؤوس الأموال في هذا القطاع المهم، وتسهيل التبادل التجاري بين البلدين، واعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية في كلا البلدين من الرسوم الجمركية، وتوظيف الخبرات العلمية الاقتصادية لكلا الدولتين التي من شانها تطوير النشاط الاقتصادي(82).

تم التوقيع على الاتفاقية في الرياض عام 1975/3/12، من قبل السيد عبدالرحمن سالم العتيقي وزير المالية والنفط الكويتي، وعن الجانب السعودية عبدالعزيز الخويطر وزير الاقتصاد والتجارة السعودي(83).

الخاتمة

من الاستعراض السابق للعلاقات الكويتية – السعودية نستنتج أن مسيرة العلاقات بين الدولتين كانت إيجابية في أغلب المراحل، وكان للزيارات المتبادلة بين قادة البلدين أثر كبير في تعميق العلاقات بين البلدين، كما انها كانت الدافع الحقيقي وراء تسريع وتقوية التعاون والتنسيق بين البلدين في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، هذا بالإضافة الا انها أدت الى زيادة التنسيق بين البلدين تجاه العديد من قضايا الخليج والجزيرة العربية.

وكان للاتفاقيات الكويتية السعودية أهمية كبيرة على مجرى أحداث العلاقات السياسية للدولتين، حيث شكلت الدافع الأقوى لترابط العلاقات بينهما، فضلا عن ذلك الا انها مهدت الطريق أمام الحكومتين الكويتية والسعودية الى إدخال الطمأنينة وبناء الاستقرار، وإرساء دعائم الأمن بين البلدين، وإيجاد علاقات متينة ترعى المصالح المشتركة، والتعاون الودي والأخوي الصادق في جميع الميادين.

الهوامش:

1. احمد ابراهيم بن عبدة المسفر عسيري، العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية والكويت(1953–1982)، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة ام القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2014، ص120.
2. المصدر نفسه، ص120.
3. جريدة ام القرى، العدد 1887، السنة الثامنة والثلاثون، مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، 1961/9/22ص1.
4. المصدر نفسه، ص6.
5. عبد الرحمن بن محمد بن موسى الحمودي، الدبلوماسية والمراسم السعودية ومقارنتها مع بعض الدول (دراسة –دبلوماسية –تنظميه– تاريخية)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة ام القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1996، ج2، ص 680.
6. علي غلوم على الرئيس، الشيخ عبدالله السالم الصباح (وثائق وصور من حياته)، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ط1، 2013، ص323.
7. جريدة ام القرى، العدد 1913، السنة التاسعة والثلاثون، مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، 1962/3/30، ص1.
8. المصدر نفسه، ص1.
9. عبد الرحمن بن محمد بن موسى الحمودي، المصدر السابق، ج2، ص 680.
10. جريدة ام القرى، العدد 1999، السنة الحادية والاربعون، مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، 1963/12/6، ص1.
11. المصدر نفسه، ص1.
12. عبد الرحمن بن محمد بن موسى الحمودي، المصدر السابق، ج2، ص644؛ علي غلوم على الرئيس، المصدر السابق، ص302.
13. جريدة ام القرى، العدد 1864، السنة الثامنة والثلاثون، مكة المكرم، مطبعة الحكومة، 7/4/ 1961، ص1– 3.
14. المصدر نفسه، ص1
15. جريدة ام القرى، العدد 1887، السنة الثامنة والثلاثون، مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، 1961/9/22.ص1
16. جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر (1945 – 1971)، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1973، ص 95.

17. سلمى عدنان محمد الكباسي، المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية (1913-1965م) دراسة تاريخية لتطورها السياسي، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، 2000، ص 150-149.
18. جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص 94.
19. مشاري عبد الرحمن النعيم، الحدود السياسية السعودية البحث عن الاستقرار، دار الساقي، بيروت، 1999، ص10.
20. فتحي العفيفي، مشكلات الحدود السياسية في شبة الجزيرة العربية (دراسة تاريخية – سياسية – قانونية)، منشورات المركز الاكاديمي للدراسات الاستراتيجية، مصر، ط1، ص 36- 64.
21. المصدر نفسه، ص 64.
22. محمد حسن العيدروس، الحدود العربية – العربية في الجزيرة العربية، دار الكتاب الحديث، الامارات، 2002، ص 193.
23. فتحي العفيفي، المصدر السابق، ص 64.
24. سلمى عدنان محمد الكياشي، المصدر السابق، ص 151.
25. محمد حسن العيدروس، المصدر السابق، ص 193.
26. سلمى عدنان محمد الكياشي، المصدر السابق، ص 151؛ امين سعيد، تأريخ الدولة السعودية، دار الكاتب العربي، بيروت، ج3، ص 37.
27. جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص 95.
28. فتحي العفيفي، المصدر السابق، ص 57.
29. محمد حسن العيدروس، المصدر السابق، ص 194.
30. المصدر نفسه، ص 195.
31. امين سعيد، المصدر السابق، ج3، ص 371.
32. سلمي عدنان محمد الكياشي، المصدر السابق، ص 152.
33. محمد حسن العيدروس، المصدر السابق، ص 198.
34. امين ساعاتي، الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية التسوية العادلة، المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ط1، 1991، ص 91؛

International Boundary Study , Boundary Kuwait – Saudi Arabia, No 103 , September 15, 1970, Office of the Geographer, Bureau of Intelligence and Research, P8.

35. جاسم محمد يوسف كرم، تقسيم المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية وترسيم الحدود البحرية للمنطقة المغمورة المحاذية لها، مجله الدراسات الخليج والجزيرة العربية العدد 111، السنة التاسعة والعشرون، تشرين الاول، 2003، ص22.
36. المصدر نفسه، ص 22- 24.
37. سالم مشكور، نزعات الحدود في الخليج العربي، معضله السيادة والشرعية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ط 1، 1993، ص 110.
38. فتحي العفيفي، المصدر السابق، ص59.
39. جاسم محمد يوسف كرم، المصدر السابق، ص 24.
40. المصدر نفسه، ص 25.
41. فتحي العفيفي، المصدر السابق، ص 65.

42. جاسم محمد يوسف كرم، المصدر السابق، ص 25.
43. جمال زكريا قاسم المصدر السابق، ص 96.
44. جاسم محمد يوسف كرم، المصدر السابق، ص 25 – 26.
45. عبد الرحمن بن محمد بن موسى الحمودي، المصدر السابق، ج2، ص775.
46. خالد بن عبد العزيز: ولد الملك خالد بمدينة الرياض في اذار عام 1913، وقد تولى العديد من المناصب الحكومية ابرزها، عين نائبًا للأمير فيصل في الحجاز وذلك عام 1926، كما عين نائبًا لرئيس الوزراء في عام 1962، وفي 1965 تولى منصب وليًا للعهد، وتولى الحكم في 25 اذار عام 1975 بعد اغتيال الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود، وبقى في الحكم حتى وفاته 1982.للمزيد من المعلومات ينظر: مجلة الأضواء، الكويت، العدد 587، 3اذار 1975؛ مجلة النهضة، للعدد 389، السنة الثامنة، 92اذار 1975؛ مجلة منهل، العدد555، السنة 64، شباط 1999؛موقع انترنيت، وكيبيديا، الملك خالد بن عبد العزيز، /https://ar.wikipedia.org/wiki .
47. جريدة ام القرى، العدد 2108، السنة الثالثة والاربعون، مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، 1965/2/11.ص1.
48. المصدر نفسه، ص1.
49. جريدة ام القرى، العدد 2109، السنة الثالثة والاربعون، مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، 1966/2/18، ص 4.
50. المصدر نفسه، ص1.
51. عبد الرحمن بن محمد بن موسى الحمودي، المصدر السابق، ج2، ص775.
52. جريدة ام القرى، العدد 2488، السنة الحادي والخمسون، مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، 1973/8/31، ص1.
53. المصدر نفسه، ص1.
54. المصدر نفسه، ص2.
55. المصدر نفسه، ص2.
56. عبد الرحمن بن محمد بن موسى الحمودي، المصدر السابق، ج2، ص829.
57. المصدر نفسه، ص712.
58. جريدة ام القرى، العدد 2101، السنة الثالثة والاربعون، مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، 1965/12/17.ص1.
59. عبد الرحمن بن محمد بن موسى الحمودي، المصدر السابق، ج2، ص712.
60. المصدر نفسه، ص 712.
61. جريدة ام القرى، العدد 2101، السنة الثالثة والاربعون، مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، 1965/12/17، ص1.
62. المصدر نفسه، ص1.
63. جريدة ام القرى، العدد 2215، السنة الخامسة والاربعون، مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، 5/ 4/ 1968، ص1.
64. جريدة ام القرى، العدد 2216، السنة الخامسة والاربعون، مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، 12/ 4/ 1968، ص1.
65. المصدر نفسه، ص1.
66. المصدر نفسه، ص1.
67. للمزيد ينظر: د.ك. و، وكالة الانباء العراقية، (311/11)، نواب الرئيس – ولى العهد، 1983/20/11؛ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد السابع، السنة الثانية، 1976، ص 213.
68. عبد الرحمن بن محمد بن موسى الحمودي، المصدر السابق، ج2، ص803.

69. جريدة ام القرى، العدد 2216، السنة الخامسة والاربعون، مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، 12/ 4/ 1968، ص1.
70. عبد الرحمن بن محمد بن موسى الحمودي، المصدر السابق، ج2، ص804.
71. جريدة ام القرى، العدد 2216، السنة الخامسة والاربعون، مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، 12/ 4/ 1968، ص1.
72. عبد الرحمن بن محمد بن موسى الحمودي، المصدر السابق، ج2، ص804.
73. جريدة ام القرى، العدد 2216، السنة الخامسة والاربعون، مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، 12/ 4/ 1968، ص1.
74. مجلة الدارة، العدد 4، كانون الأول 1975، ص274.
75. أحمد بن ابراهيم بن عبده آل مسفّر عسيري، المصدر السابق، ص149–150.
76. وزارة الخارجية السعودية، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات، مطابع سحر، جدة، ط1، ج2، ص153–161. للمزيد من المعلومات ينظر نص اتفاقية تنظيم حركة السيارات بين البلدين في الملحق رقم(1).
77. –السياسية، الكويت، العدد 2412، السنة العاشرة، 1975/3/13.
78. جريدة الكويت اليوم، الكويت، العدد 1024، السنة الحادية والعشرون، 6 نيسان 1975، ص4.للمزيد من المعلومات ينظر نص الاتفاقية الثقافية بين البلدين في الملحق رقم (2).
79. الكويت اليوم، الكويت، العدد 1024، السنة الحادي العشرون، 6 نيسان 1975، ص6.
80. للمزيد من المعلومات ينظر نص الاتفاقية الإعلامية بين الكويت والسعودية في الملحق رقم (3).
81. أحمد بن ابراهيم بن عبده آل مسفّر عسيري، المصدر السابق، ص156–162.
82. المصدر نفسه، ص156–162.
83. فاطمة سعد الدين، وثائق الخليج والجزيرة العربية 1976، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، 1982، ص 851–853؛ للمزيد من التفاصيل عن نص الاتفاقية الاقتصادية ينظر الملحق رقم (4).

الملحق رقم (1)

اتفاقية تنظيم حركة السيارات بين الدولتين بين الكويت والسعودية

المادة الأولى:

أ–تنقسم السيارات الداخلة أو الخارجة من إحدى الدولتين للدولة الأخرى إلى:

1 –سيارات لنقل الأشخاص أو البضائع بالأجر.

2 –سيارات خاصة.

3 –سيارات لاستعمالات خاصة مثل سيارات الإطفاء.

ب –الغرض من حركة السيارات بين الدولتين هو:

1 –الزيارات الشخصية أو السياحية أو العلاجية أو لقضاء الأعمال.

2 –الحج والعمرة والزيارة.

3 –نقل البضائع أو المواد.

٤ –تنقلات البادية لأغراض الرعي.

٥ –العبور (الترانزيت).

المادة الثانية:

تصدر الجهة المختصة في أي من الدولتين للسيارات المسجلة فيها تصاريح مرور خاصة يسمح بموجبها للسيارة بدخول الدولة الأخرى، وذلك حسب النموذجين المرفقين بهذا الاتفاق، ويجوز الاتفاق بين السلطات الجمركية في الدولتين على إدخال التعديلات التي يرونها مناسبة على هذين النموذجين.

المادية الثالثة:

أ–تنقسم تصاريح مرور السيارات المشار إليها في المادة إلى قسمين:

1 –تصاريح مرور مؤقتة تكون صلاحيتها لمدة ثلاثة أشهر وتستعمل لرحلة واحدة بين البلدين فقط.

2– تصاريح مرور دائمة تكون صلاحيتها لمدة سنة واحدة وتستعمل لعدة رحلات وينتهي مفعولها بانتهاء المدة، وتحمل أوراقها أرقاما متسلسلة غير رقم التصريح.

ب –بعد الانتهاء من استعمال تصريح المرور، يجب على حامله إعادته للجهة التي أصدرته وذلك في موعد لا يتجاوز الأسبوعين من تاريخ انتهاء صلاحيته.

المادة الرابعة:

تعتبر السلطات المختصة التي تصدر تصاريح مرور السيارات ضامنة لتسديد ما يترتب على السيارات من رسوم في حالة عدم خروجها من أحد مراكز الخروج الرسمية في بلد المقصد، خلال مدة الإقامة المصرح لها وتقوم هذه السلطات بتسديد تلك الرسوم مباشرة عند المطالبة بها إلى السلطات المختصة التي سيرد ذكرها في المادة العاشرة.

المادة الخامسة:

للسلطات المختصة في كل من الدولتين حرية تقدير الضمان الذي تأخذه من صاحب السيارة مقابل منحه دفتر المرور مراعية نوع السيارة ومالكها والغرض من السفر.

المادة السادسة:

أ– تكون مدة إقامة السيارة في بلد المقصد كالآتي:

1 –السيارات الخاصة القادمة للزيارة الشخصية سواء كان الغرض للسياحة أو العلاج أو لقضاء الأعمال فتمنح حق الإقامة لمدة شهر واحد، ويجوز للسلطات المختصة في بلد المقصد عند الضرورة تجديد هذه المدة، شريطة أن يكون تصريح المرور ساري المفعول.

2– سيارات نقل الأشخاص بالأجر وكذلك السيارات لنقل البضائع تمنح حق الإقامة لمدة خمسة عشر يوماً، أما سيارات نقل الحجاج فتمنح حق الإقامة لمدة شهرين، ويجوز للسلطات المختصة في بلد المقصد تجديد مدة الإقامة لهذه السيارات لمرة واحدة في الحالات الضرورية، بحيث لا يتجاوز ذلك مدة الإقامة الممنوحة لها أصلا، وفي جميع تلك الحالات يشترط أن يكون تصريح المرور ساري المفعول خلال مدة الإقامة.

3 –سيارات البادية يترك أمر تحديد مدة إقامتها للسلطات المختصة في بلد المقصد.

4 –تضاف إلى مدة الإقامة الممنوحة مدة أخرى كمسافة طريق ذهاباً وإياباً.

ب– في حالة تجديد مدة الإقامة في غير مركز الدخول، تقوم الجهة التي جددت مدة الإقامة بإشعار مركز الدخول بذلك.

المادة السابعة:

في حالة خروج السيارات من مركز جمركي غير مركز الدخول، يلتزم مركز الخروج بإشعار مركز الدخول بذلك برقياً أو بأسرع طريق وإرسال القسيمة الخاصة بالخروج إلى مركز الدخول.

المادة الثامنة:

تشكل لجنة دائمة من السلطات المختصة في البلدين وتدعى للاجتماع في أحد البلدين عند الحاجة لمعالجة المشاكل التي قد تعترض تنفيذ هذا الاتفاق والتي لم يتسن حلها عن طريق الاتصال المباشر بين السلطات المذكورة آنفاً.

المادة التاسعة:

يجب أن تحمل جميع السيارات المسافرة بين البلدين، بمختلف أنواعها وبصرف النظر عن الغرض من سفرها، تصاريح المرور المتفق عليها، ويعتبر عدم حمل تصريح المرور المنافيست، وعدم التأشير عليهما في المراكز الجمركية عند الخروج والدخول "تهريبا"، على أنه يجوز في الحالات الاستثنائية التي لا يتسنى فيها لصاحب السيارة الحصول على تصريح المرور، أن يدفع تأميناً يعادل الرسوم الجمركية الواجبة الدفع بموجب التعرفة الجمركية المعمول بها في بلد الدخول وذلك في أول مركز جمركي، شريطة إتباع السيارة الطريق الرسمي وخروجها من بلدها عن طريق مركز جمركي ودخولها عن طريق المركز الجمركي المقابل، ويعاد إليها التأمين عند عودتها.

المادة العاشرة:

تختص السلطات الآتية في البلدين بتنفيذ هذا الاتفاق والاتصال المباشر فيما بينهما لمعالجة القضايا الناجمة عن التنفيذ وفي تسديد الرسوم المطلوبة على السيارات.

في دولة الكويت – إدارة الجمارك والموانئ.

في المملكة العربية السعودية – مصلحة الجمارك العامة.

المادة الحادية عشر:

يقتصر النقل بين البلدين على سيارا تهما، ولا يجوز لسيارات الأجرة والشحن في أي من البلدين تعاطي النقل الداخلي في البلد الآخر.

المادة الثانية عشر:

تسمح سلطات كل من الدولتين لسيارات الأجرة المسجلة في الدولة الأخرى بالدخول إلى المواقف المخصصة لسيارات الأجرة فيها وأخذ دورها لنقل الركاب للدولة الأخرى.

المادة الثالثة عشر:

لا تؤثر أحكام هذا الاتفاق على أحكام اتفاقية تسهيل التبادل التجاري، وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية وتعديلا تها المختلفة، واتفاقية الترانزيت العربي، ويكون لكل دولة المجال الخاص بها في تطبيق هاتين الاتفاقيتين، كما انها لا تؤثر على الإجراءات التي تضعها اللجنة المشتركة الدائمة للكويتية والسعودية، بالنسبة لتسهيل تنقل السيارات داخل المنطقة المحايدة المقسومة

المادة الرابعة عشر:

يجب على سيارات الشحن سواء كانت فارغة أو محملة أن تحمل منافستا صادراً من السلطات الجمركية في بلد الخروج، موضحاً فيه قيمة البضاعة ونوعها وعدد الطرود ووزنها واسم الشاحن واسم المرسل إليه، مؤشراً عليه بالخروج من آخر مركز جمركي علاوة على تأشيرات تصريح المرور، ويجب ألا تحمل السيارة أي بضاعة خارج المنافيست، وتتبادل السلطات الجمركية في البلدين بيانات شهرية بالسيارات القاصدة للبلد الآخر وحمولتها كما هي موضحة في المنافيست.

المادة الخامسة عشرة:

يعتبر هذا الاتفاق نافذ المفعول بعد خمسة عشر يوماً من تبادل حكومتي البلدين وثائق التصديق عليه، ويجري سريانه لمدة ثلاث سنوات تجدد تلقائياً لمدة مماثلة مالم يخطر أي الطرفين الطرف الآخر

رغبته في إنهاءها أو إدخال تعديل عليها قبل ستة أشهر على الأقل من انتهاء مدة سريانه، وقع على هذا الاتفاق في مدينة الكويت

في1/10/ 1971، من نسختين أصليتين باللغة العربية، ولكل منهما حجية كاملة

ملحق رقم (2)

الاتفاقية الثقافية بين الكويت والسعودية

أولا –يعمل البلدين على تعزيز وتوطيد العلاقات التي تربط بلديهما في المجالات العلمية والتربوية والثقافية وعلى تحقيق مستويات تربوية وتعليمية موحده بين البلدين وعلى الأخص المجالات التالية:

أ– توحيد أهداف مراحل التعليم وسلّمه على النحو التالي:

١ –ست سنوات ابتدائي.

٢ –ثلاث سنوات إعدادي.

٣ –ثلاث سنوات ثانوي.

ب –توحيد أسس المناهج وخطط الدراسة.

ت –توحيد مستويات الامتحانات وقواعد النقل والقبول وتعادل الشهادات.

ثانياً–يتعاون الطرفان في انشاء مركز للبحوث التربوية لدراسة الاحتياجات التعليمية المتخصصة.

ثالثاً–يعمل الجانبان على بذل الجهود وتوفير الإمكانيات لتشجيع التأليف والترجمة والنشر وإحياء التراث العربي والإسلامي.

رابعاً–يعمل الجانبان على توحيد التشكيلات الإدارية الرئيسة بوزارتي التربية في بلديهما.

خامساً–يعمل الطرفان على تنمية وتوثيق العلاقات بين بلديهما في النواحي التربوية عن طريق:

1–أقامه المعارض الفنية والتربوية في البلد الطرف الاخر.

2– التعاون في مجال المكتبات المدرسية والعامة.

3–تبادل الرحلات والزيارات الطلابية والفرق الرياضية بينهما.

4– تبادل الفرق المسرحية والكشفية المدرسية.

سادسا–: يعمل الطرفان على وضع الأسس لتبادل المعلمين والمدرسين والأساتذة والخبراء، ودعم الصلات بين المؤسسات العلمية والثقافية.

سابعاً– يعمل الطرفان على تنسيق الجهود في سبيل التعاون الثقافي الدولي خاصة ماله علاقة بنشاط اليونسكو ومؤتمرا العامة والإقليمية.

ثامناً– يعمل الطرفان المتعاقدان على تضمين المناهج الدراسية لدى كل منهما قدرا كافيا عن تاريخ جغرافية بلد الطرف الاخر مما يساعد على تكوين فكرة صحيحة لدى الناشئين في البلد الآخر.

تاسعاً– يعمل الطرفان على تبادل المعلومات الخبرات في مجالات التربية والعلوم والثقافة والفنون الجميلة.

عاشراً– يعمل كل من الطرفان المتعاقدين على قبول عدد من طلبة بلد الطرف الاخر لمتابعة دراستهم في مدارسه، وذلك في جميع مراحل التعليم العام والفني والعالي.

الحادي عشر: يضع كل من الجانبان تحت تصرف الطرف الاخر منحا دراسة للاستفادة منها في بلديهما في مراحل التعليم الجامعي والمعاهد المتخصصة.

الثاني عشر:يوفر كل من الطرفان في حدود الإمكانيات المتاحة لكل منهما فرصة التدريب في مختلف مجالات التربية والتعليم لمتدربين يوفدهم الطرف الاخر، وكذلك فرصة الاشتراك في المؤتمرات والحلقات الدراسية المحلية التي يعقدها كل منهما.

الثالث عشر: يعمل الجانبان على تنفيذ بنود هذا الاتفاق عن طريق الاتصالات الرسمية أو عقد اجتماعات مشتركة تحدد مواعيدها ومحلات انعقادها فيما بعد

ملحق رقم (3)

الاتفاقية الاعلامية بين الكويت والسعودية

اولا–يعمل البلدان على دعم وتسهيل كافة النشاطات الإعلامية المتبادلة قيما بين بلديهما بما يحقق الغاية المنشودة من عقد هذه الاتفاقية على افضل وجه ممكن.

ثانيا–يقدم كل من البلدين كافة المساعدات الفنية التي يطلبها الطرف الاخر في مختلف المجالات الإعلامية وبصورة خاصة في النواحي التالية:

1–تبادل البرامج الاذاعية والتلفزيونية، ومختلف المواد الإعلامية التي يرغب احد الطرفين الحصول عليها، وتنظيم نشرها وعرضها او بثها بالوسائل المناسبة.

2–تسهيل تدريب الفنين الذين يرغب احد البلدين تدريبهم لدى الطرف الاخر.

3– تسهيل مهمة ممثلي الجهات الإعلامية في كلا البلدين، وتقديم كافة المساعدات الرسمية الممكنة لهم.

ثالثا: يتبادل البلدان الخدمات الإعلامية فيما يساعد على تحقيق الأهداف الإعلامية المشتركة من هذه الاتفاقية رابعا: يقدم كل من البلدين المساعدات الازمة للطرف الاخر في قيامة بأعماله الإعلامية في بلد الطرف الاخر، كأنشاء مكاتب وكالة الانبا والصحف التابعة لها.

خامسا: يسمح كل من البلدين بدخول وتداول الكتب الإعلامية، والصحف والنشرات الصادرة عن الطرف الاخر شريطة عدم تعارضها كلها او بعضها مع الأنظمة المعمول بها لدية، والمبادئ السياسة والاجتماعية التي يتبعها.

سادسا: دعم وتعميق وإبراز المبادئ الإسلامية وسياسة التضامن العربي الإسلامي التي يومن بها البلدان الشقيقان

سابعا: يعمل البلدان المتعاقدتان على اذاعه وعرض برامج خاصة تعرف مواطني الدولتين بمظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصاد لشعب الدولة الأخرى وخاصة في المناسبات الوطني لكل منهما.

ثامنا: يتعاون البلدان في النشاطات الإعلامية التي تخدم القضايا المشتركة فيما بينهما، ويتبادلان المشورة والرأي في المسائل الطارئة بغية التنسيق والتخطيط لما يكفل تحقيق الفائدة المشتركة على النحو المطلوب.

تاسعا: تكوين لجنه مشتركة بين البلدين المتعاقدين لتنسيق الأمور المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية.

عاشرا: يسري مفعول هذه الاتفاقية لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ توقيعها، وتجدد تلقائيا لمدد مماثلة مالم يشعر احد الطرفين الاخر برغبته في انهائها او تعديلها قبل مدة لا تقل عن شهرين من موعد انتهائها.

عقدت في الرياض في عام 1975 /3/12.

ملحق رقم (4)

الاتفاقية الاقتصادية بين الكويت والسعودية

المادة الأولى:

1–حق الإقامة والاستخدام والعمل.

2–ممارسة النشاط الاقتصادي في إطار (البروتوكول) المرفق.

3-تسهيل إجراءات انتقال الرعايا بين البلدين.

المادة الثانية:

يشجع الطرفان المتعاقدان قيام مشاريع التنمية الاقتصادية المشتركة بينهما وبين رعاياهما في كلا البلدين وتستفيد رؤوس الأموال التي يوظفها أحد البلدين المتعاقدين أو رعاياه في البلد الآخر أو المشاريع المشتركة بينهما بنفس المزايا والأفضليات التي تتمتع بها رؤوس الأموال الوطنية.

المادة الثالثة:

1 -تسمح المملكة العربية السعودية باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية ذات المنشأ الكويتي المصدرة مباشرة إلى المملكة العربية السعودية، وتسمح الكويت بتصدير هذه المنتجات والموضحة في الجداول اللاحقة.

2- تسمح دولة الكويت باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية ذات المنشأ السعودي، والمستوردة مباشرة إلى الكويت، وتسمح المملكة العربية السعودية بتصدير هذه المنتجات والموضحة في الجداول اللاحقة.

3- تعفى من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية الكويتية والسعودية الموضحة في الجداول اللاحقة.

4- يتم الاتفاق على الجداول المشار إليها في الفقرات الثلاث السابقة ما بين الجهات التي يعينها كل من البلدين.

5- لا تخضع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية ذات المنشأ الكويتي أو السعودي، والمصدر مباشرة إلى أي من البلدين لرسوم تصدير.

6- يعتبر كل منتج صناعي لا تقل المواد الأولية ذات المنشأ المحلي واليد العاملة المحلية وتكاليف الإنتاج الأخرى، الداخلة في صنعه عن (٤٠ %) منتجا صناعياً ذا منشأ كويتي أو سعودي في حكم هذا الاتفاق.

7-يجب أن تصحب كل بضاعة تتمتع بالإعفاء بموجب هذا الاتفاق شهادة منشأ مصدقة من وزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت بالنسبة للسلع الكويتية ووزارة التجارة والصناعة في المملكة العربية السعودية بالنسبة للسلع السعودية.

المادة الرابعة:

اتفق الطرفان على أهمية تنظيم تبادل الخبرات والمعلومات والدراسات الصناعية بهدف إيجاد تنسيق صناعي وتعاون فني بين البلدين وتنظيم بروتوكول بذلك.

المادية الخامسة:

يعمل الطرفان على تنسيق الشؤون الجمركية بينهما وذلك بإتباع ما يلي:

1-العمل على توحيد الإجراءات الجمركية ونماذجها وكشوفات وقوائم الشحن وغير ذلك مما تتطلبة مراحل المعاملة الجمركية.

2- تبادل بيانات مفصلة عن البضائع المشحونة بين البلدين ووسائط نقلها إلى البلد الآخر سواء كانت هذه البضائع ذات منشأ محلي في أحد البلدين أو مستوردة من بلد آخر.

3-السماح للسلطات الجمركية في كلا البلدين بإجراء الاتصالات المباشرة بينهما، لتبادل المعلومات وتنسيق إجراءات العمل.

4- تشكل لجنة تنسيق جمركية دائمة بين البلدين تجتمع ثلاث مرات سنوياً للعمل على تحقيق الأهداف المذكورة في هذه المادة.

المادة السادسة:

1- يتعهد الطرفان المتعاقدان بإعفاء سيارات شحن البضائع الكويتية أو السعودية فارغة أو محمّلة وما تحمله من بضائع وسائقها ومعاونيهم المارة (ترانزيت) عبر أراضي أي من الطرفين إلى بلد آخر، من كافة القيود والرسوم والضرائب، مهما كان نوعها أو الجهة الجابية لها.

2- تعفى سيارات الشحن السعودية أو الكويتية التي يقودها كويتيون أو سعوديون والقاصدة بلد أحد الطرفين من بلد الطرف الآخر من كافة القيود والرسوم والضرائب مهما كان نوعها أو الجهة الجابية لها، وأن تدخل فارغة أو محملة حتى أمكنة التفريغ أو التحميل وأن تصل بأحمالها إلى مقاصدها بدون قيود أو إعاقة.

3-تعفى السيارات الخاصة وسيارات الركاب العمومية الكويتية والسعودية، القاصدة بلد أحد الطرفين المتعاقدين، من كافة القيود والرسوم والضرائب، أياً كان نوعها أو الجهة الجابية لها.

4-يقصر النقل بين المملكة العربية السعودية والكويت على السيارات التابعة لهما فقط.

5- تمنح السلطات المختصة على الحدود، رخصة إقامة صالحة لمدة شهر للسيارات الشاحنة القاصدة أحد البلدين.

6- لا تؤثر أحكام هذا الاتفاق على أحكام اتفاق تنظيم دخول وخروج السيارات الموقعة بين دولة الكويت والسعودية، والمعمول بها ابتداء من 3/29/ 1971.

المادة السابعة:

تمنح البواخر والقوارب والسفن المملوكة لأي من الطرفين المتعاقدين وحمولتهما في الموانئ البحرية للطرف المتعاقد الآخر، نفس المميزات والأفضليات الممنوحة للسفن الوطنية في كلا البلدين، بما في ذلك الإعفاء من رسوم الحمولة والموانئ والإرشاد والمنارات وأي رسوم أخرى، وذلك في حالة النقل بين الكويت والمملكة العربية السعودية.

المادة الثامنة:

1- يحظر المرور بالترانزيت للبضائع الممنوع إدخالها إلى أراضي كل من الطرفين المتعاقدين بموجب أنظمتها المرعية وتتبادل السلطات الجمركية في البلدين المتعاقدين قوائم بهذه البضائع.

2- يقدم كل من الطرفين المتعاقدين التسهيلات اللازمة للاستفادة من المناطق الحرة في أي من البلدين.

3- تعفى البضائع المستوردة إلى أحد الطرفين المتعاقدين عبر أراضي الطرف الآخر من رسوم الترانزيت مهما كان نوعها أو الجهة الجابية لها.

المادية التاسعة:

رغبة في حسن تنفيذ هذا الاتفاق، وضماناً لتحقيق وتنمية المنافع المتبادلة التي تضمنها، تؤلف لجنة مشتركة من ممثلين للطرفين المتعاقدين تجتمع مرة كل ستة أشهر أو بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين وتكون مهمتها:

1- معالجة الصعوبات والمشاكل التي قد تنشأ عن تطبيق هذا الاتفاق.

2- تقديم الاقتراحات التي تهدف إلى تحسين وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

3- النظر في طلبات تعديل الجداول الملحقة بهدف الاتفاق.

4- تصبح التعديلات والاقتراحات والتوصيات التي تقدمها اللجنة المشتركة، نافذة بعد التصديق عليها من حكومتي الطرفين المتعاقدين وتبادل مذكرات بين الجمارك في البلدين.

المادة العاشرة:

يتم التصديق على هذا الاتفاق والجداول الملحقة (والتي تعتبر جزءاً منه) من الطرفين المتعاقدين وفقاً للأصول المرعية، وتصبح نافذة المفعول بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ تبادل وثائق التصديق، ويعمل به لمدة ثلاث سنوات من تاريخ وضعه موضع التنفيذ، وتجدد تلقائياً نفس المدة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة قبل مضي اثني عشر شهراً من انقضاء المدة الأولى أو أي من المدد اللاحقة برغبته في عدم التجديد على أن تطبق أحكام هذا الاتفاق على الاستثمارات التي نشأت خلال العمل به إلى أن يتم تصفية الحقوق المتعلقة بها شرط أن لا يتجاوز ذلك خمسة عشر عاماً من تاريخ انتهاء العمل بالاتفاق.

حرر هذا الاتفاق في الرياض عام 1975/3/12، عن حكومة دولة الكويت عبدالرحمن سالم العتيقي، وعن حكومة المملكة العربية السعودية عبدالعزيز الخويطر.

المصادر

اولا:- الوثائق:

العربية غير المنشورة:

1. د.ك.و، وكالة الانباء العراقية، (311/11)، نواب الرئيس – ولى العهد، 1983/20/11.

الاجنبية المنشورة:

1-International Boundary Study , Boundary Kuwait – Saudi Arabia, No 103 , September 15, 1970, Office of the Geographer, Bureau of Intelligence and Research, P8.

ثانيا:- الكتب:

1. امين ساعاتي، الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية التسوية العادلة، المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ط1، 1991.
2. امين سعيد، تأريخ الدولة السعودية، دار الكاتب العربي، بيروت، ج3.
3. جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر (1945 – 1971)، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1973.
4. سالم مشكور، نزعات الحدود في الخليج العربي، معضله السيادة والشرعية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ط 1، 1993.
5. علي غلوم على الرئيس، الشيخ عبدالله السالم الصباح (وثائق وصور من حياته)، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ط1، 2013.
6. فاطمة سعد الدين، وثائق الخليج والجزيرة العربية 1976، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، 1982.
7. فتحي العفيفي، مشكلات الحدود السياسية في شبة الجزيرة العربية (دراسة تاريخية – سياسية – قانونية)، منشورات المركز الاكاديمي للدراسات الاستراتيجية، مصر، ط1،.
8. محمد حسن العيدروس، الحدود العربية – العربية في الجزيرة العربية، دار الكتاب الحديث، الامارات، 2002
9. مشاري عبد الرحمن النعيم، الحدود السياسية السعودية البحث عن الاستقرار، دار الساقي، بيروت، 1999، ص10.
10. وزارة الخارجية السعودية، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات، مطابع سحر، جدة، ط1، ج2، ص153-161.

ثالثا:- الرسائل:

1. احمد ابراهيم بن عبدة المسفر عسيري، العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية والكويت(1953-1982)، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة ام القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2014.
2. سلمى عدنان محمد الكباسي، المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية (1913-1965م) دراسة تاريخية لتطورها السياسي، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، 2000.
3. عبد الرحمن بن محمد بن موسى الحمودي، الدبلوماسية والمراسم السعودية ومقارنتها مع بعض الدول (دراسة –دبلوماسية –تنظميه– تاريخية)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة ام القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1996.

رابعا:- الدوريات:

1-الجرائد:

1. جريدة ام القرى، العدد 1887، السنة الثامنة والثلاثون، مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، 1961/9/22
2. جريدة ام القرى، العدد 1913، السنة التاسعة والثلاثون، مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، 1962/3/30.
3. جريدة ام القرى، العدد 1999، السنة الحادية والاربعون، مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، 1963/12/6.
4. جريدة ام القرى، العدد 2101، السنة الثالثة والاربعون، مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، 1965/12/17
5. جريدة ام القرى، العدد 2108، السنة الثالثة والاربعون، مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، 1965 /2/11
6. جريدة ام القرى، العدد 2109، السنة الثالثة والاربعون، مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، 1966/2/18.
7. جريدة ام القرى، العدد 2487، السنة الحادي والخمسون، مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، 7/ 1973/9.
8. جريدة ام القرى، العدد 2488، السنة الحادي والخمسون، مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، 1973/8/31.
9. جريدة ام القرى، العدد 2647، السنة الرابعة والخمسون، مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، 1967/10/22
10. جريدة ام القرى، العدد 1864، السنة الثامنة والثلاثون، مكة المكرم، مطبعة الحكومة، 7/4/ 1961.
11. جريدة ام القرى، العدد 2215، السنة الخامسة والاربعون، مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، 5/ 4/ 1968
12. جريدة ام القرى، العدد 2216، السنة الخامسة والاربعون، مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، 12/ 4/ 1968.
13. الكويت اليوم، الكويت، العدد 1024، السنة الحادي العشرون، 6 نيسان 1975.
14. السياسية، الكويت، العدد 2412، السنة العاشرة، 1975/3/13.

المجلات والبحوث:

1. جاسم محمد يوسف كرم، تقسيم المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية وترسيم الحدود البحرية للمنطقة المغمورة المحاذية لها، مجله الداارات الخليج والجزيرة العربية العدد 111، السنة التاسعة والعشرون، تشرين الاول، 2003، ص22.
2. مجلة الأضواء، الكويت، العدد 587، 3اذار 1975.
3. مجلة الدارة، العدد 4، كانون الأول 1975، ص274.
4. مجلة النهضة، للعدد 389، السنة الثامنة، 92اذار 1975.
5. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد السابع، السنة الثانية، 1976.
6. مجلة منهل، العدد555، السنة 64، شباط 1999.